ينظم ماستر القانون المدني وتقنيات التوثيق والرقمنة بكلية العلوم القانونية والسياسية سطات والهيئة الوطنية للعدول

بشراكة مع

المجالس الجهوية للعدول بكل من سطات والدار البيضاء وبني ملال وطنجة ومراكش وفاس

ندوة علمية وطنية حول موضوع :

"التوثيق العدلي مسار لأزيد من اثني عشر قرنا في خدمة الأمن التعاقدي وبناء الاقتصاد الوطني"

الأربعاء الموافق 09 أبريل 2025 م

المدرج الرئيسي بكلية العلوم القانونية والسياسية سطات

ابتداء من الساعة التاسعة صباحا

الورقة التقديمية

يعتبر التوثيق العدلي أول مؤسسة توثيقية ظهرت بالمغرب تمتد جذورها عبر قرون ومنذ دخول الإسلام حيث كانت خطة العدالة محط اهتمام ملوك المغرب قبل الحماية، ويتجلى ذلك في التدخل المباشر لإصلاح هذه المؤسسة كلما دعت الضرورة، ومن ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر تدخل السلطان أبي عنان المريني لتنظيم هذه المؤسسة عن طريق التقليل من عدد العدول في كل مناطق البلاد، والاقتصار على من تتوفر فيهم الشروط اللازمة لذلك، وايضا تدخل المولى الحسن الأول الذي أسس ضابطا عدليا بعث به إلى جميع القضاة وأوجب عليهم العمل به، كما اهتم أيضا بشروط التوثيق في ميدان الوقف حيث وجه كتابا إلى قضاة مراكش سنة 1299م.

واستمر هذا الاهتمام إلى مرحلة ما بعد الحماية بصدور أول ظهير في هذا الشأن بتاريخ 07/07/1914 ينظم القضاء الشرعي ونقل الملكية العقارية في المملكة، وقد نظم هذا الظهير في مجموعة من فصوله التوثيق العدلي، وأول ما بدأ به التأكد من أهلية العدول وكفاءتهم وتوالت الظهائر في تنظيم المهنة وتأطيرها، كان آخرهاقانون 16.03 المتعلق بخطة العدالة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.56 الصادر في 15 من محرم الموافق (14فبراير2006) جريدة رسمية عدد 4500 بتاريخ فاتح صفر 1427 الموافق ل 2 مارس 2006 الصفحة 655.

هذا القانون الذي صدر من أجل دمج مهنة التوثيق العدلي في محيطها الاقتصادي والاجتماعي والرقي بها إلى مصاف المهن القانونية والقضائية المتطورة وجعلها مهنة العصر لمواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحافظ بشكل إجمالي على أصالتها ومكتسباتها ورسخ عدة اجتهادات في مجال العقار والتوثيق، إلا أنه وبعد مرور عقدين من الزمن تقريبا على دخوله حيز التنفيذ، واعتبارا للإشكالات التي أفرزها التطبيق العملي، سواء على مستوى قصور النص القانوني أو سوء فهمه وتطبيقه،وتأثير ذلك على الأمن القانوني عموما والأمن العقاري على وجه الخصوص

أصبح من اللازم مراجعة هذا النص حتى يتسنى للتوثيق العدلي ان يستمر في لعب ادواره الطلائعية في تعزيز الثقة لتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

في هذا الاطار لابد من الإشارة إلى أن جلسات الهيئة العليا للحوار الوطني حول الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة الذي اسفر عن ميثاق منظومة العدالة الذي حظي بالثقة المولوية الشريفة، شملت توصياته جميع مكونات منظومة العدالة بما فيها مهنة التوثيق العدلي، وشكلت خارطة طريق للهيئات المهنية – الهيئة الوطنية للعدول من ضمنها- والوزارة الوصية على القطاع، لوضع الاستراتيجيات الكبرى التي من شأنها أن ترقى بمهنة التوثيق العدلي وتحقق لها الإشعاع المطلوب ضمانا لعدالة وقائية وأمن عقاري خدمة للمواطن والوطن.

كما أن المبادئ الدستورية الفضلى لدستور 2011، والمستجدات التشريعية الهامة التي واكبت هذه الوثيقة الدستورية بهدف تنزيل مبادئها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر القانون رقم 19.55 المتعلق بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، وقانون رقم 19.54 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية كإطار مرجعي وطني يحدد مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، التي ينبغي أن تخضع لها المرافق العمومية على مستوى التنظيم والتسيير في علاقتها بالمرتفقين، ومن ضمن هذه المبادئ الجودة عبر تقديم خدمات - الخدمات التوثيقية - تستجيب لحاجيات المرتفقين وانتظاراتهم، بتعبئة الوسائل المتاحة، أخذا بعين الاعتبار تحقيق النجاعة والفعالية للمرفق العمومي –مرفق التوثيق العدلي نموذجا - سواء تعلق الأمر بالإدارات العمومية أو المحاكم أو الجهات والجماعات الترابية الأخرى ومجموعاتها والهيئات التابعة لها والأجهزة العمومية بوجه خاص، والتي تهدف بشكل أو بآخر إلى ضمان الأمن التعاقدي بكل ابعاده

وانطلاقا من هذه المستجدات الدستورية والتشريعية التي همت مجموعة من المجالات، التي تسعى في مجملها إلى تحقيق الأمن التعاقدي بكافة ارتباطاته من أمن قانوني وقضائي وتوثيقي وعقاري، ومن أجل تسليط الضوء على النصوص القانونية الحالية ذات الصلة بمجال العقار والتوثيق العدلي ومدى جودتها في إزاحة المعيقات والاشكالات التي تحول دون انخراط مؤسسة التوثيق العدلي بشكل ناجع وفعال في دعم وتطوير مناخ الأعمال والمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، ينظم ماستر القانون المدني وتقنيات التوثيق والرقمنة بكلية العلوم القانونية والسياسية سطات والهيئة الوطنية للعدول، بشراكة مع المجالس الجهوية للعدول بكل من سطات والدار البيضاء وبني ملال وطنجة ومراكش وفاس ندوة وطنية يوم الأربـعاء 09 ابريل 2025 برحاب كلية العلوم القانونية والسياسية سطات في موضوع : " التوثيق العدلي مسار لأزيد من اثني عشر قرنا في خدمة الأمن التعاقدي وبناء الاقتصاد الوطني "

المحاور المقترحة:

- **المحور الأول**: مهنة التوثيق العدلي والإكراهات التشريعية.
- **المحور الثاني**: توثيق التصرفات العقارية المعيقات والإشكاليات.
- **المحور الثالث**: دور الوثيقة العدلية في دعم وتحسين مناخ الأعمال.
- **المحور الرابع**: رقمنة العقود العدلية وتحدي العقود الذكية.
- **المحور الخامس**: العقود العدلية العقارية والعمل القضائي.
- **المحور السادس**: مراجعة قانون خطة العدالة المكتسبات والتطلعات.